الأمم المتحدة

A/65/817

الجمعية العامة

Distr.: General
12 April 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيا التقرير الموجز للاجتماع الجانبي الذي تناول موضوع ”التحديات المتعلقة بالمياه والمشاكل التي تفرضها على المدن“، المعقود في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١ بمناسبة يوم المياه العالمي، والذي نظمته البعثة الدائمة لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع البعثة الدائمة لألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبرنامج العالمي لتقييم المياه في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومبادرة أخبار بلدان الجنوب (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) سيروديبدين **أسلوف**

السفير

والممثل الدائم

200411 200411 11-29731 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبعثة الدائمة لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

تقرير موجز عن الاجتماع الجانبي المعنون "التحديات المتعلقة بالمياه والمشاكل التي تفرضها على المدن" المعقود بمناسبة يوم المياه العالمي، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١

عقدت بمناسبة الاحتفال بيوم المياه العالمي في عام ٢٠١١، جلسة تفاعلية ضمت حلقتي نقاش، أعقبتها فترة للأسئلة والأجوبة، نظمتها البعثة الدائمة لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع البعثة الدائمة لألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والبرنامج العالمي لتقييم المياه في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومبادرة أنباء بلدان الجنوب. وجمعت الجلسة المعقودة تحت عنوان ''التحديات المتعلقة بالمياه والمشاكل التي تفرضها على المدن''، مجموعة واسعة من المتكلمين والمشاركين الذين يمثلون البعثات الدائمة في الأمم المتحدة، وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

ورحب سيروديدين أسلوف، الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة، في كلمته الافتتاحية بالمتكلمين والمشاركين في الاجتماع. ثم أشار إلى أنه إلى جانب الاحتفال العالمي النطاق بيوم المياه العالمي، المنعقد في مدينة كيب تاون، جنوب أفريقيا، نظمت البعثة الدائمة لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع سائر المشاركين في تنظيم هذا الحدث، الاجتماع ليكون بمثابة فرصة إضافية لتبادل الأفكار والمعارف بشأن التحديات المتعلقة بالمياه في المناطق الحضرية، ولا سيما أثر النمو السريع والضغوط الناجمة عن ذلك على موارد المياه العذبة.

واستطرد السيد أسلوف قائلا إن مسألة ارتفاع أسعار المياه قد أصبحت تشكل عبئا اقتصاديا وبيئيا لا يمكن تحمله، ودعا إلى اتباع نهج شامل لمعالجة المشاكل الناجمة عن المطالب المتنافسة من مستخدمي المياه. وشدد بالإضافة إلى ذلك على ضرورة ضمان تحديد تدابير لحفظ المياه والتنمية المستدامة للمدن في الأجل الطويل، وإعطائها أولوية في الموارد العامة. وناقش السيد أسلوف بعد ذلك حالة قطاع المياه في طاجيكستان، وأوجز خمسة تحديات، منها ما يلي:

١ - نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج إمدادات المياه في المناطق الحضرية والريفية؛

٢ - التحديات التكنولوجية التي تواجه إنتاج المياه على نطاق صناعي، ومراقبة نوعية المياه ونظم تقييم المياه؛

٣ - الأعطال في شبكات الطاقة بسبب نقص مصادر الطاقة؛

٤ - تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛

٥ - العوامل الديموغرافية مثل النمو السكاني السريع، وإقامة المدن والمستوطنات الأخرى.

وأكد السيد أسلوف بعد ذلك التزام حكومته بتعزيز التعاون الدولي في مجال الموارد المائية من خلال تقديمها قرارات الجمعية العامة التي أُعلنت بموجبها السنة الدولية للمياه العذبة (٢٠٠٣)، التي تلاها تكريس العقد الدولي للعمل ''الماء من أجل الحياة'' (٢٠٠٥-٢٠١٥)، والسنة الدولية للتعاون في مجال المياه (٢٠١٣)، بهدف التصدي للطلبات البشرية والصناعية المتزايدة على المياه. وأشار أيضا إلى استراتيجية التنمية الوطنية في طاجيكستان، وبرنامجها لتحسين مياه الشرب المأمونة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)، واستراتيجيتها للحد من الفقر (ورقة استراتيجية الحد من الفقر). ووفقا للسيد أسلوف سيؤدي النجاح في تنفيذ الأطر والقوانين الوطنية المشار إليها أعلاه، بالاقتران بإصلاحات شاملة، إلى تمكين الحكومة من زيادة إمكانية حصول سكانها على المياه الصالحة للشرب بنسبة ٩٠ في المائة. وشدد السيد أسلوف، في ختام ملاحظته، على ضرورة اجتذاب استثمارات دولية مباشرة وتعاون متعدد الأطراف على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وأعرب جوزيف دييس، رئيس الجمعية العامة، في ملاحظاته عن تقديره للبعثة الدائمة لطاجيكستان والمشتركين معها في تنظيم الحدث لعقدهم اجتماع في نيويورك مكن من إجراء مناقشات وتبادل الأفكار بشأن التحديات المتعلقة بالمياه في السياق الحضري. وأشار إلى الطابع المتعدد الأوجه للمياه، الذي ينطوي على توفير المناظر الطبيعية، والمصادر الطبيعية والمتجددة للطاقة، والنقل، للمساعدة في تطوير نسيج القطاعين الخاص والتجاري في المدن. وقال إن المجتمعات تشكلت عالميا منذ أجل طويل حول البحيرات والجداول والأنهار والمحيطات واستفادت منها. وأشار إلى أن المياه يمكن أن تكون مع ذلك مصدرا أيضا للتدمير مثلما اتضح مؤخرا من الأمثلة المأساوية للتسونامي في اليابان، والفيضانات في باكستان، والانهيالات الوحلية في البرازيل. وأكد أن المياه هي أولا وقبل كل شيء مصدر سخي وأصل

للحياة، وأوضح أن رفاه المجتمع ونموه الاقتصادي يتوقفان إلى حد ما على حالة شبكة المياه حيث يعتمد المواطنون في حياتهم اليومية على المياه العذبة للبقاء.

واستطرد السيد دييس قائلا إن مجموعة التحديات المشتركة المتعلقة بتغير المناخ والنمو السكاني السريع والتحضر والتصنيع تضع ضغطا متزايدا على توافر المياه ونوعيتها، وأشار إلى أن هناك ما يزيد على بليون نسمة على نطاق العالم محرومون حاليا من المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الأساسية.

وأكد أنه يلزم في كثير من البلدان زيادة الجهود المبذولة لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الاستدامة البيئية. لكنه استطرد قائلا إن أمراضا مثل الكوليرا والإسهال، المرتبطة بشكل وثيق بتلوث المياه وسوء الصرف الصحي، لا تزال على الرغم من سهولة اتقائها تتسبب في عدد كبير للغاية من الوفيات. وفي هذا الصدد، أكد أن توافر المياه لتلبية الاحتياجات المتعددة الأوجه للمجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية. وأعرب كذلك عن القلق من شيوع التنافس والصراع العابرين للحدود حول المياه بشكل كبير، وسلط الضوء على أهمية عدم إضافة قضية نقص المياه إلى الأسباب الحالية للصراع، التي لا تعد ولا تحصى.

ومضى قائلا إن العقد الدولي للعمل ''الماء من أجل الحياة'' (٢٠٠٥-٢٠١٥) جسد الإرادة السياسية للدول الأعضاء على ترجمة الاعتراف بأهمية المياه إلى عمل، وهو عمل ينصب بصورة خاصة على تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا ذات الصلة بالمياه، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة البيئية. ورحب لذلك بالتركيز في مناقشة اليوم على الدور الذي يمكن أن تؤديه المدن لتعزيز حفظ المياه وحمايتها والإدارة المستدامة لها. وأشار إلى المناقشة المواضيعية التي دارت في الجمعية العامة عن الحد من مخاطر الكوارث، حيث نوقشت على وجه التحديد التحديات التي تواجه اتقاء الكوارث وإدارتها في المدن، وقال إن بعض الاستنتاجات التي تم الخلوص إليها في تلك الدورة ستغذي بشكل مفيد المناقشات التي تدور في هذا الاجتماع.

وحذر السيد دييس في ملاحظاته الختامية من أنه مع عيش نصف سكان العالم الآن في المدن، واقتران ذلك بخطى التحضر، فإن العلاقة بين المياه والمدن قد أصبحت أكثر أهمية، مؤكدا أنه يصعب تصور مستقبل المدن بدون مياه أو بمياه غير نظيفة. وأبرز السيد دييس ''التناقض بين الماس والمياه'' التي قال أدم سميث مؤسس علم الاقتصاد عنها أن الماء رغم فائدته الشديدة، فإنه مجاني ومتوافر بيسر، لكن السيد دييس أشار إلى أن الوقت قد تغير الآن، مؤكدا أنه تلزم استراتيجيات لتحسين المحافظة على هذا المصدر الذي لا يقدر بمال وإدارته. واختتم السيد دييس كلمته قائلا إن المناقشة التي دارت اليوم في هذا الاجتماع

ستساعد في زيادة الوعي بالأهمية الملحة للتحديات التي نوقشت، وشجع المشاركون على تبادل خبراتهم وأفضل ممارساتهم للتصدي بشكل خلاق وفعال للطابع المترابط للمياه والمدن.

وأشار كريستوفر ويليامز، مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في نيويورك إلى الاجتماعات التي نظمت في وقت سابق في أرجاء العالم للاحتفال بيوم المياه العالمي في عام ٢٠١١، بما فيها الاحتفالات العالمية في كيب تاون بجنوب أفريقيا، التي رُبطت بوصلات فيديو بمختلف المناطق للبث المتزامن. وأوضح أنه بالإضافة إلى هذا الاجتماع عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلدان مجموعة الخضر اجتماعات أيضا في نيويورك. وسلط الضوء على وجه الخصوص على البث على الإنترنت في وقت سابق من اليوم للتوقيع في واشنطن العاصمة على مذكرة تفاهم بين البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، تعهدت فيها هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية وروبرت زوليك رئيس البنك الدولي، بزيادة تنسيق الجهود والاستثمار في قطاع المياه. وأبلغ الجلسة أن وصلة فيديو واشنطن العاصمة، ربطت أيضا حلقة النقاش من كيب تاون بويليام – ألكسند أمير أورانج، وبخوان كلوس المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وإندا موليوا، وزيرة شؤون المياه والبيئة في حكومة جنوب أفريقيا، وزملائهم في الولايات المتحدة الموجودين في واشنطن العاصمة.

وسلط الضوء على زيادة الاستعانة بالمؤسسات الدولية الرفيعة المستوى للتحفيز على الاحتفال على نطاق عالمي بمبادرات الأمم المتحدة لإبرازها، ورحب في هذا الصدد بالتركيز على المياه والمدن. وأبرز السيد وليامز التحدي المزدوج الذي يفرضه التحضر، وهو زيادة الطلب على إمدادات المياه وتوفير إمدادات مياه ذات جودة. وقال إن تحقيق التوازن بين هذين التحديين في المناطق الحضرية، لم يكن متناسبا في معظم الأوقات. وأضاف أن النتائج التي خلص إليها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فيما يتعلق بالإسكان والتحضر السريع تؤكد ضرورة وضع استراتيجيات مدروسة تأخذ في الاعتبار النمو الاقتصادي.

ورغم أن السيد وليامز أشار إلى أن التحضر السريع نتيجة الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضرية في ضوء غياب التصنيع وفرص العمل يؤدي إلى تزايد الطلب على المدن من أجل الحصول على العمل والخدمات الأساسية وخاصة المياه، فقد أكد أن هناك بعض الفوائد المحتمل تحققها نتيجة التحضر في ما يتعلق بالمياه. ومن أمثلة ذلك: (١) وفورات الحجم التي تتحقق نتيجة خدمة أعداد أكبر من البشر في المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو في المناطق الريفية؛ (٢) الاستفادة من المياه كاستثمار في الصحة. فتحسين نوعية المياه في المدن له آثار ضخمة على الصحة، وعلى انتشار الأمراض المنقولة

بالمياه، وعلى الزراعة في المناطق الحضرية لتحسين نوعية المياه وإنتاج الأغذية. وأشار السيد وليامز، مذكرا بتصريحات الدكتور كلوس في كيب تاون بمناسبة يوم المياه العالمي، إلى أن التحديات التي تواجهها المدن في ما يتعلق بالمياه تدور حول التخطيط الحضري. فتحسين تخطيط المدن، بحيث تضم شوارع وأماكن عامة، يتيح فرصة هائلة لشبكات توصيل المياه. والمدن التي تخطط مقدما، لتسع حجما كبيرا ينفذ على مراحل، تكون في وضع أفضل من حيث قدرتها على توفير شبكات للإمداد بالمياه، قادرة على توقع أثر النمو والتصدي بفاعلية لما يترتب عليه.

وسلط أندرياس بفافرنوشكي، المستشار في البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة، الضوء في كلمته على ارتباط المحادثات الجارية في نيويورك بشكل وثيق بمؤتمر ريو +٢٠ بشأن المياه والاقتصاد الأخضر، حيث تؤدي المياه دورا هاما في هذا المجال وفي تحقيق التنمية المستدامة، على نحو يعكس أهمية المياه بالنسبة للأعداد المتزايدة من سكان المدن والمدن الكبرى. وتطرق إلى التحديات العالمية الملحة مثل توافر المياه العذبة والصرف الصحي، والتنافس على توزيع الإمدادات، وأكد أن توافر الموارد المائية بجودة وكمية كافيتين غالبا ما يشكل عنق الزجاجة التي تعترض طريق التنمية. وأكد بعد ذلك أن المفاضلات بين استخدامات المياه المتنافسة من أجل إنتاج الأغذية والطاقة وإمدادات مياه الشرب والنظم الإيكولوجية تفرض صعوبة متزايدة في تخصيص وتخطيط الموارد، وأضاف أن المشكلة ستظل تتفاقم نتيجة تغير المناخ والنمو السكاني والتحضر. وأشار إلى الفجوة الحالية البالغة ٤٠ في المائة في إمدادات المياه العالمية، وأبلغ المشاركين أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في استهلاك المياه فإن ثلثي سكان العالم سيعيشون في مناطق تتعرض لضغوط عالية على المياه بحلول عام ٢٠٣٠. وستتزايد الصعوبات التي تواجه الصرف الصحي.

وقال إن المدن مطالبة بنقل كميات كبيرة من المياه من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مع ما يستتبع ذلك من أوجه قلق شديدة تتعلق بتسرب المياه. ونظرا لأن المدن عادة ما يفوق طلبها على الأغذية الإنتاج في المناطق المحيطة بها، وتتجاوز مصادر الطاقة التي تعتمد عليها حدودها، فتوقع المستشار مواجهة خطر تزايد الضغط على موارد المياه والأغذية والطاقة في المستقبل. وأضاف أنه نظرا لاتجاهات التحضر، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث سيتضاعف عدد سكان الحضر في الفترة ٢٠١٠-٢٠٥٠، تتجه المدن لأن تكون مستهلكة رئيسية لجميع الموارد. ومن ناحية أخرى، فإن المدن هي مراكز محفزة للابتكار وللأنشطة الاقتصادية وللتنمية. وقال إن المدن تستفيد أيضا من تركز المهارات المتنوعة ومؤسسات البحث ومقدمي الخدمات الذين يسهمون في الابتكار وفي حجمه. وأكد مستطردا على أهمية العلاقة بين المواد الغذائية والمياه والطاقة، ولا سيما في المناطق

الحضرية، مضيفا أن الاستخدام المستدام للموارد المائية يعد عنصرا هاما ورئيسيا في الاقتصاد الأخضر. ويستلزم التصدي للتحديات، التي تفرضها حاليا هذه العلاقة المترابطة، حلولا تأخذ بعين الاعتبار الركائز الثلاث جميعها، مع تركيز خاص على المدن.

وفي ختام كلمته ذكّر المستشار المشاركين بأن حكومته ستبدأ في عملية لإشراك أصحاب مصلحة متعددين في مؤتمر يعقد في بون في عام ٢٠١١ عن موضوع ''العلاقة بين المياه والطاقة والأغذية – موارد المياه في الاقتصاد الأخضر''. وسيجمع المؤتمر، المزمع عقده في بون من ١٦إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الحكومات وأصحاب المصلحة في مجموعة مناقشات رفيعة المستوى تهدف إلى وضع المياه داخل إطار الاقتصاد الأخضر. وتطرق إلى الحديث أيضا عن المنتدى العالمي للمياه الذي سيعقد في مرسيليا بفرنسا في آذار/مارس ٢٠١٢ في إطار التعاون الفرنسي الألماني.

وركزت ليلا هانيترا راتسيفاندريهامانانا، مديرة مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في نيويورك، على الابتكارات في مجال إدارة المياه اللازمة لسد احتياجات المدن، وركزت على استخدام المياه وإعادة استعمالها في الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وتكلمت، مسلطة الضوء على دعم منظمة الأغذية والزراعة لإدارة المياه، عن إنشاء نظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة، وهو نظام عالمي للمعلومات يستخدم في رصد المياه واستخدام المياه في الزراعة في الدول الأعضاء. وأشارت أيضا إلى الفيلم الذي أعدته المنظمة في عام ٢٠١٠، توفير الأغذية للمدن، الذي يتناول قضايا نوعية المياه في بعض البلدان. وبينت أن التحضر السريع يسير جنبا إلى جنب مع تحديات متكررة من قبيل البطالة وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويصحب أيضا هذا النمو زيادة في الطلب على المياه لكل من العمليات الخاصة والتجارية.

وأشارت إلى أن النمو في الزراعة الحضرية وشبه الحضرية يؤدي إلى زيادة الطلب على مياه الري، مما يسفر عن شح شديد في هذه المياه، يتفاقم في الغالب مع عدم كفاية التغطية بالصرف الصحي، مع ما يقترن بها من ارتفاع التعرض للملوثات. وأكدت أن هذه الضغوط على إمداد المناطق الحضرية بالمياه تستلزم استخدام بدائل غير تقليدية لإقامة مدن أكثر مرونة. وأوضحت أن تجميع مياه الأمطار في المدن، الذي ينطوي على إمكانيات عظيمة بالنسبة للزراعة الحضرية، لم يستغل بعد. ويمكن أيضا للممارسات الزراعية الجيدة وزراعة الغابات أن تسهم في الإدارة السليمة لأحواض تصريف الأنهار، وحماية مستجمعات المياه وتقليل المد المطري والفيضانات في المدن. وقدمت بعد ذلك إعادة استخدام مياه الفضلات في المناطق الحضرية باعتباره أحد أكثر البدائل غير التقليدية التي تحمل في طياتها إمكانية كبرى

بالنسبة للبيئات الحضرية في ضوء النقص في المياه اللازمة للري في المدن وحولها المقترن بتزايد الاهتمام بالزراعة الحضرية. فتنظيف المياه المستخدمة في المدن لإعادة استعمالها في الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية يقلل من ندرة المياه ويفرج عن موارد يستخدمها منتجو الأغذية. ويخدم إعادة استخدام مياه الفضلات الوظيفة الأصيلة للزراعة بينما يعيد استخدام الفضلات الحضرية الناتجة. وعلاوة على ذلك، فإن منظمة الأغذية والزراعة تدعم برامج ري الحدائق التي تخدم السوق التجاري في المناطق الحضرية، والحدائق الصغيرة في المناطق الفقيرة، وأسطح المباني الخضراء في مراكز المدن المكتظة بالسكان، التي يستفيد منها مزارعو المدن المنخفضو الدخل.

وقالت إن وكالتها تشجع أيضا إقامة مدن خضراء، وخاصة الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي تدعم مجموعة واسعة من المحاصيل داخل المدن والبلدات، إلى جانب البرامج التي تعزز الوصول إلى التكنولوجيات بأسعار معقولة، مثل الري من خلال تحسين التحكم في نظم الصرف ونُهج الحفظ التي تقلل من تآكل التربة. وحددت بعد ذلك فوائد الزراعة الحضرية وشبه الحضرية قائلة إنها تتمثل في إنتاج الأغذية من أجل المناطق الحضرية، وتوفير فرص العمل وإدرار الدخل، وتشجيع المدن الخضراء والبيئة الخضراء. لكنها أشارت مع ذلك إلى أن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، إلى جانب ما توفره من كميات ضخمة من مغذيات إنتاج المحاصيل التي تقلل الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية، فإنها تفرض أيضا مخاطر صحية كبيرة على المنتجين والمستهلكين في شكل مسببات الأمراض. وذكرت بعد ذلك المديرة المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن الاستعمال الآمن لمياه النفايات التي وُضعت لتقليل المخاطر الصحية.

وبعد أن أعطت أمثلة للزراعة الحضرية المستدامة في أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، بينت بوضوح في النهاية ضرورة الانتقال من نهج خطي إلى نهج دائري لاستخدام المياه (تنظيف المياه المستخدمة في المدن وإعادة استعمالها في الزراعة). وأوضحت أن هذا وضع ناجع في جميع الأحوال لأن المدن توفر المياه والمغذيات والمواد العضوية للزراعة، بينما توفر الزارعة الأغذية وفرص العمل والدخل للمدن وتحسن المناظر الطبيعية.

وعرض انجين كونكاغول، من كبار موظفي البرامج في البرنامج العالمي لتقييم المياه في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بعض استنتاجات مجموعة تقارير البرنامج العالمي حالة المياه في العالم المتعلقة بالتحديات المتصلة بالمياه في المناطق الحضرية. وقال إن البرنامج العالمي لتقييم المياه يضم ٢٧ وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وأطراف مؤثرة عامة لرصد وتقييم حالة موارد المياه العذبة والنظم الإيكولوجية في العالم،

وتقديم توصيات، وإعداد دراسات حالات إفرادية، وتعزيز قدرات التقييم على الصعيد الوطني، وتوجيه عمليات اتخاذ القرار. وذكر أنه مع إقامة ٥٠ في المائة من العالم في الحضر ونمو سكان أقل البلدان نموا بمعدل أسرع من غيرها، ترجمت الزيادة في السكان وسرعة التحضر إلى منافسة شرسة على موارد المياه العذبة. وردد البيانات السابقة قائلا إن ٤٧ في المائة من سكان العالم سيعيشون في مناطق تتعرض لضغوط عالية على المياه بحلول عام ٢٠٣٠.

وواصل قائلا إنه يتعين لمواجهة ندرة المياه اتخاذ تدابير على جانبي العرض والطلب. وأشار بعد ذلك إلى حملة الاقتصاد في استهلاك المياه في تركيا التي أسفرت عن تحقيق وفورات كبيرة في موارد المياه، وأكد أن اتخاذ تدابير بسيطة على مستوى الأسر يمكن أن يحقق نتائج ملموسة لها قيمتها. فالتحدي الرئيسي لا يكمن في العناصر المتعلقة بالمعدات أو التكنولوجيا للإمداد بالمياه، ولكن في العناصر الناعمة من قبيل زيادة الوعي والالتزام والقيادة. ورغم أن المدن تجلب فرصا مع نمو السكان، فإنها تشكل في الوقت نفسه مصادر رئيسية للتلوث. وأكد أن الإدارة المتكاملة للمياه تشكل بالتالي عنصرا هاما في تعظيم فوائد استخدام المياه بينما تحد في الوقت نفسه من التلوث والمخاطر الصحية المرتبطة بها. وفي الختام لخص في ما يلي التحديات الرئيسية التي تواجه إدارة الموارد المائية، ودعا إلى بذل جهود متضافرة للتصدي لها:

- تزايد سكان الأحياء الفقيرة والمخاطر الصحية المرتبطة بالأحياء الفقيرة بسبب انعدام/انخفاض معدلات الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والخدمات الطبية
- توافر المياه بأسعار معقولة بالنسبة للدخول المنخفضة والمرتفعة للأسر
- التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتزايد عدد الكوارث المتصلة بالمياه
- أثر تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر على المستوطنات الساحلية وارتفاع تكاليف التكيف كأعباء مالية ثقيلة تتحملها البلدان النامية

وركز بول إدوارد، من كبار المستشارين لشؤون المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على التحديات المتعلقة برصد التقدم المحرز نحو تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي، ولا سيما في المناطق الحضرية. وأشار إلى التقرير السنوي لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي الذي يعرض بيانات مقارنة عن نسبة السكان في المناطق الحضرية والريفية، الذين يستخدمون، على التوالي،

مصادر محسنة للصرف الصحي ومياه الشرب. وذكر أن الوضع كان أسوأ في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية، وقال إنه على نطاق العالم يعيش في المناطق الريفية ٧ من بين كل ١٠ أشخاص ممن لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي المحسنة، ونسبة ٨٤ في المائة من سكان العالم الذين لا تتاح لهم مصادر مياه محسنة. وأكد مع ذلك أن الأرقام العالمية تظهر أن هناك مشكلة أساسية في إحراز التقدم في المناطق الحضرية الذي يتعرقل نتيجة النمو السكاني المتزايد. وقال إن التغوط في العراء تزايد في المناطق الحضرية، إلا أن هناك أيضا زيادة ملحوظة في المرافق المشتركة في المناطق الحضرية.

وبينما بين السيد إدوارد أن الصورة العامة تحسنت في المناطق الحضرية، فقد أشار إلى وجود تحديات. وعلاوة على ذلك، فإن الأرقام العالمية المتاحة تخفي تفاوتات كبيرة داخل المناطق الحضرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل، وخاصة عندما لا تقسم البيانات إلى تصنيفات مختلفة للمناطق الحضرية التي يمكن أن تكون لها تعريفات مختلفة. ويؤثر هذا على الطريقة التي ينظر بها إلى التقدم المحرز. وعلى الرغم من أن المناطق الحضرية تشهد زيادة في استخدام المياه المنقولة عبر الأنابيب، فإن وجود البنية التحتية لا يعكس مستوى إمدادات المياه الموفرة لكل أسرة. ومضى قائلا إن الافتراض القائل أن تحسين المرافق يعني الحصول على مياه شرب مأمونة وعلى صرف صحي، ليس افتراضا صحيحا لأن المرافق في المناطق الحضرية عادة ما تكون ملوثة بينما قد تكون إمكانية الحصول على المياه بشكل مستمر محدودة. واعترافا بالتحديات التي يواجهها الرصد في رسم صورة حقيقية للمناطق الحضرية، قال السيد إدوارد أن برنامج الرصد المشترك يسعى إلى تعزيز أنظمة الرصد عن طريق دمج استقصاءات تتعلق بقدر أكبر من التحديد بالبيئة الحضرية، واستخدام بيانات غير مستمدة من الاستقصاءات لإكمال جهود برنامج الرصد المشترك وإقامة شراكات مع البلدان التي تجرب نهجا جديدة من أجل تقديم صورة أكثر تفصيلا عن الوضع في المناطق الحضرية في الطريق إلى عام ٢٠١٥.

وأقر فرنسيس لورنزو، رئيس مبادرة أنباء بلدان الجنوب، بالدور القيادي الذي تؤديه طاجيكستان في القضايا المتعلقة بالمياه على النحو الذي تبين مما قامت به من عمل بشأن القرارات المختلفة المتخذة عن المياه في الأمم المتحدة. ووجه الشكر أيضا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والجهات الأخرى التي شاركت في تنظيم الاجتماع على دعمها لمبادرة أنباء بلدان الجنوب، وللبعثات الدائمة والهيئات الدولية الأخرى لدعمها للقضايا المتعلقة بالمياه. وتكلم بعد ذلك بإسهاب عن أهمية الحصول على المياه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعن الأثر السلبي على الصحة وجميع مجالات التنمية. وأوضح أن الحصول على المياه أمر أساسي لتحقيق تلك الأهداف، ويستلزم ضمان الحصول المستدام

والعادل على المياه التصدي للحالات الحادة فيما يتعلق بتوافر المياه من خلال الإدارة المناسبة للمياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي الكافية، وخدمات معالجة مياه الفضلات.

وأشار أيضا السيد لورنزو إلى أن السياسات والإجراءات المتعلقة بتوافر المياه والحصول على خدمات الصرف الصحي ضرورية لانتشال الناس من الفقر، وضمان الأمن الغذائي والمائي والمساهمة في التنمية المستدامة. وينبغي أن تنبع الإرادة السياسية والالتزام المالي من الشركاء الوطنيين في التنمية، ويستمر تعزيزهما ويمنحا أولوية عليا لضمان تحقيق الغايات الدولية المتصلة بالمياه للبلدان النامية، على النحو المبين في إعلان دوشنبي. وينبغي للمبادرات بين بلدان الجنوب في مجال إدارة المياه، والمبادرات بين بلدان الجنوب وبلدان أخرى، أن تنظر في مختلف الحقائق التي تنطوي عليها كل حالة. وينبغي لذلك تعزيز التعاون عن طريق الوسائل المالية التقليدية والنُهج الأشمل من خلال تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة وتبادل التكنولوجيات والدراية المناسبتين والسليمتين بيئيا. وفي هذا السياق، أبلغ الجمهور أن مبادرة أنباء بلدان الجنوب أثبتت وجودها، ويسرت التغطية المتعمقة للمؤتمر الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة للعقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة'' ٢٠٠٥-٢٠١٥ (دوشنبي، ٢٠١٠)، والدورة السادسة عشرة للأطراف في الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ (كانكون، ٢٠١١) والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بوسائل الإعلام وتغير المناخ (نيروبي، ٢٠١٠). وفي الختام، اعترف بالدور الهام الذي تقوم به وسائط الإعلام في تعزيز الوعي العام وتقديم معلومات دقيقة عن تغير المناخ. ولفت الانتباه إلى القوة التي تتمتع بها وسائط الإعلام في رفع مستوى الوعي على الصعيد العالمي. وعرض السيد لورنزو بعد ذلك فيلم فيديو من إنتاج أنباء بلدان الجنوب عن التعاون بين بلدان الجنوب ومع بلدان أخرى في مجال المياه.

ووجه السيد عدنان ألتاي ألتينورز، من البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة، كلمة للجلسة عن دور السلطات المحلية في توفير وصول الخدمات الأساسية إلى المستوطنات البشرية، فالبلديات هي المقدم الرئيسي للمياه إلى المناطق الحضرية، ولكنها تفتقر إلى القدرات المعززة والموارد الكافية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها. وبعد إشارة موجزة إلى تركيز منتدى المياه العالمي الخامس (اسطنبول، ٢٠٠٩) على السلطات المحلية بشكل خاص، لفت السيد ألتينورز الانتباه إلى توقيع توافق آراء اسطنبول بين السلطات المحلية والإقليمية بشأن المياه، بواسطة ٤٣ من رؤساء البلديات والقادة المحليين في عام ٢٠٠٩. وقال إن توافق آراء اسطنبول بشأن المياه يرسي الأساس لتناول قضايا المياه في الحضر بإسهاب بهدف إقامة مدن أكثر مرونة، وأبرز المتكلم جوانب توافق الآراء التي عددها في ما يلي:

١ - الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي بجودة عالية، هو حق أساسي لجميع البشر ويؤدي دورا أساسيا في حياة السكان وسبل كسبهم للعيش، والحفاظ على صحتهم، ومكافحة الفقر؛

٢ - المياه سلعة عامة، وبالتالي ينبغي أن تخضع لرقابة عامة صارمة، بصرف النظر عما إذا كان تقديم الخدمات مفوضا للقطاع الخاص أم لا؛

٣ - الصرف الصحي لا يقل أهمية عن توفير المياه، وينبغي أن يولى الاعتبار الواجب على جدول الأعمال السياسي للحكومات المحلية والإقليمية والوطنية؛

٤ - الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في المدن وحولها آخذة في النمو، وقد تحول الفقر بشكل متزايد إلى قضية متعلقة بالحضر، تستلزم التصدي على وجه السرعة للصلة بين الحصول على المياه والصرف الصحي وحيازة الأراضي؛

٥ - تبين وجود أوجه تشابه وفروق مشتركة في طابع مشاكل المياه ونطاقها وديناميكاتها عند مقارنة الأوضاع في البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ورغم أن عدم كفاية البنية التحتية أو قدمها يمثل تحديا بالنسبة للاثنين، فإن تعزيز القدرات وتحسين الأطر القانونية تشكل شواغل جوهرية في البلدان النامية على وجه الخصوص؛

والتزم أيضا القادة المحليون في اسطنبول بما يلي:

١ - إجراء تقييم للضغوط الداخلية والخارجية على موارد المياه المحلية؛

٢ - تكييف البنية التحتية للمياه وخدماتها لمواجهة التحديات الناشئة، من قبيل تغير المناخ؛

٣ - التعجيل بتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها بشأن الحصول على المياه على النحو المبين في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وفي الختام، قال إن المياه تستحق أن تولى أولوية عليا على جميع المستويات وينبغي زيادة الجهود من أجل تلبية الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وأكدت من جديد كريستين ألفسن في كلمتها باسم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن الكثير من المناطق الحضرية تأسست على ضفاف الأنهار الكبرى، أو في مناطق ارتشاح المياه العذبة، وحيثما كانت المياه الجوفية قريبة من السطح (أو كانت قريبة منه إلى حد كبير)، واستطردت قائلة إن هناك بالتالي علاقة ثقافية وثيقة بين

المستوطنات الحضرية وأنظمة المياه (الأراضي الرطبة والأنهار والبحيرات والمحيطات والبحار). وسلطت الضوء على تعدد أوجه التحديات التي تفرضها المياه في المناطق الحضرية (التلوث والنفاذ وإمكانية الحصول والفيضانات والجفاف والكوارث الطبيعية والصحة العامة)، وتداخلها وتجسدها في نطاقات مكانية وزمانية واختصاصية. واستشهدت السيدة ألفسن بعد ذلك بنظام كمبوديا الهيدرولوجي المعقد الذي يربط بين روافد نهر ميكونغ بما في ذلك نهر وبحيرة تونلي ساب، وما تبقى من إمبراطورية أنكور وبنوم بنه، عاصمة كمبوديا، باعتبارها أمثلة حية على هذا الترابط عبر نطاقات مكانية وزمانية.

وقالت أيضا إنه ينبغي ألا ينظر لمشاكل المياه العالمية الحالية للمدن في معزل. فهي أعراض لتحدي معقد ومتداخل،هو تزايد الضغوط البشرية على الموارد الطبيعية الشحيحة، وترابط الأنظمة الاجتماعية والإيكولوجية في سياق تغير المناخ. وأشارت السيدة ألفسن إلى أن الأنماط غير المستدامة لاستخدام الموارد، بما في ذلك المياه، ليست غلطة المدن. وشددت على أن عدم المساواة وعدم الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي هو لب كثير من التحديات التي تفرضها المياه على المدن. فالبشر وأنماط استهلاكهم وأساليب حياتهم التي تختلف إلى حد كبير بناء على قوتهم الشرائية هم المسؤولون عن استخراج المياه واستعمالها وهدرها. فالفرد العادي المقيم في إندونيسيا الذي يبلغ نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ٣ ٩٠٠ دولار يستخدم ٢٨,٩ مترا مكعبا للفرد في السنة، بينما يستخدم الفرد العادي المقيم في كندا الذي يبلغ نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ٤٠ ٢٠٠ دولار ٢٧٨ مترا مكعبا للفرد في السنة. وقالت إنه رغم أن هذه العلاقة معكوسة في البلدان النامية فإنها دالة للدخل وليس لعدم الكفاءة. فالفقراء غالبا ما يستعصي عليهم النجاح نتيجة للتخطيط الخاطئ ونقص أنظمة الحوكمة الكافية.

واستشهدت بتجربة نيوأورليانز، فأشارت إلى أنه في ضوء تزايد المنافسة على الحيز المكاني والموارد في سياق عدم الإنصاف في تخصيص الموارد، استقرت في الغالب أشد قطاعات المجتمع حرمانا في المناطق القيِّمة والضعيفة من الناحية الإيكولوجية، مثل سهول الفيضانات والأراضي الرطبة والمناطق المعرضة للكوارث حيث تزيد هذه القطاعات من تفاقم الضغوط على النظم الإيكولوجية. ويمكن للنمو الحضري أن يكون جزءا كبيرا في الحل بشرط أن تجري إدارته بشكل جيد ويعود بالنفع على الجميع. وعادة ما يخلف الفرد من سكان الحضر أثرا إيكولوجيا وكربونيا أقل من نظيره في الريف. وثمة نتيجة عامة أخرى للتحضر وهي انخفاض الخصوبة التي يمكن أن تقلل بدورها مع مرور الوقت الضغوط البشرية على الموارد (مونتغمري وآخرون، ٢٠٠٣).

وتشكل المدن مصدرا للابتكار والبحث والتنمية، وتتركز فيها أيضا الموارد البشرية والمالية. ونظرا لأنها غالبا ما تكون مركزا للقوة السياسية، فيتوافر لديها الحافز أيضا لإيجاد حلول للمشاكل المعقدة التي كانت ستطمس في أماكن أخرى. وقدمت كمثال لهذه الظاهرة نظام كاتسكيل/ديلاوير للإمداد بمياه الشرب، الذي يوفر ١,٣ بليون غالون من المياه غير المرشحة يوميا إلى ٩ ملايين فرد في مدينة نيويورك. وشددت السيدة ألفسن أيضا على ضرورة تجاوز النهج التقليدي لإدارة المياه والانتقال إلى اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة المياه. فالنهج التقليدي لإدارة المياه الذي يتعامل مع المياه كسلع وخدمات للمستهلكين ليس قائما على أن الحصول على المياه النظيفة والصحية يتوقف على سلامة ووظائف النظم الإيكولوجية البعيدة والقريبة (ريدجووتر، ٢٠١١). ويستلزم تعزيز الاستخدام الرشيد للموارد المائية لتحقيق التنمية والحماية البيئية في المناطق الحضرية اتباع إجراءات تتجاوز حدود البلديات نظرا لأن كل بلدية على حدة لا تتحكم في الأنشطة البشرية على نطاق حوض النهر (البحيرة أو الخزان الجوفي). ومضت قائلة أن هذا يستلزم أشكالا متعددة للتعاون وحوافز على مستوى البيئة الطبيعية/مستجمعات المياه على النحو الذي تعكسه تجربة اسطنبول مع مستجمع مياه أُمرلي.

وقالت إن نطاق البيئة الطبيعية في الحضر هو الذي ييسر التعاون في وضع تصور للنطاقات والقطاعات والمصالح والتخصصات والنظم وكذلك إيجاد حلول قائمة على التكيف للإدارة. ويشير هذا الوضع إلى أن العديد من مشاكل العالم التي تبدو مستعصية مثل سبل تأمين الحصول على المياه لكوكب يضم ٩ مليارات نسمة يمكن حلها عند تناولها على نطاق مختلف. فغالبا ما تتركز المعارف والوعي والابتكار ومصادر التمويل والتكنولوجيا فضلا عن الإرادة السياسية ونظم الحوكمة القادرة على التكيف في المدن، حتى إذا لم تتواجد على المستوى الوطني. وذكرت كمثال على ذلك نجاح عمدة مكسيكو سيتي في حث عمد ١٣٨ مدينة قبل انعقاد مؤتمر الدول الأطرف في كانكون على إلزام حكوماتهم بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، في الوقت الذي كان فيه واضعو السياسات الوطنيون لا يزالون يناضلون من أجل التوصل إلى اتفاق.

وشددت السيدة ألفسن من جديد على التعاون، فعرضت مفهوم ''المحيط الحيوي في المناطق الحضرية'': وهو مفهوم للتخطيط والإدارة المستدامة يسعى إلى إدماج الحفظ والتعليم والبحث في الممارسات المستدامة على النطاق ذي الصلة من البيئة الطبيعية الحضرية. وأشارت إلى أن هذا النهج يروج له ويجربه تحالف من الشركاء يضم الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة وبرنامج الحكومات المحلية للاستدامة والعمل المحلي للتنوع البيولوجي، ومركز ستكهولم للتكيف، واليونسكو، وجامعة الأمم المتحدة. ويوفر الساحة اللازمة للتعاون بين

البلديات، ويكفل قيام العلم والوعي العام بتوجيه عملية صنع القرار، ويُستخدم التعليم لتعميم أفضل الممارسات في مجال الإدارة. ويعزز أيضا الفهم الشامل لموارد المياه والموارد الطبيعية الأخرى، ويعزز الإدارة التكيفية المنطوية على المساواة في الحصول على الأراضي والموارد.

وأشارت السيدة ألفسن في الختام إلى أن العديد من الحلول للتحديات التي تفرضها المياه في المناطق الحضرية تكمن مباشرة في تحسين الحوكمة وتكيفها مع النظم الاجتماعية والبيئية المترابطة على نطاق يتيح تفهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد وبطريقة متكاملة. وتنفذ حاليا الكثير من المناطق الحضرية سياسات في هذا الاتجاه لأن المخاطر شديدة وغالبا ما ستكون عواقب عدم التصرف غير مقبولة. وشددت على أن الحكمة تستوجب أن نقوم، ونحن في طريقنا إلى قمة ريو +٢٠ سعيا وراء حلول للتنمية المستدامة، بإدماج خبرات المناطق الحضرية في مواجهة تحديات المياه والتحديات الأخرى ذات الصلة، وتتبع سجلها في هذا الصدد.

وركز العمدة دوغلاس هـ. بالمر، من بالمر وشركاه المحدودة، على التأهب للطوارئ في مجال المياه في البيئات الحضرية. وأكد، انطلاقا من التجربة الوطنية للولايات المتحدة، أن تركيزه ينصب على قدرة المدن على وضع استراتيجيات للتأهب المسبق وليس التصرف كرد فعل لوقوع هذه الحالات. وأثار العمدة دوغلاس تساؤلات ذات صلة بشأن مواجهة المناطق الحضرية للحالات التي لا تتوافر فيها مياه الشرب النظيفة. وأكد ضرورة إعداد خطط منسقة وشاملة في مجال المياه تكفل المواجهة المستدامة للطوارئ وتقلل المخاطر التي تتعرض لها المناطق الحضرية على الجبهات الخاصة والعامة والتجارية.

وقال إنه في الوقت الذي كانت تلفت فيه الأمم المتحدة الانتباه إلى قضايا المياه، كان العُمد في الولايات المتحدة يعملون بلا توقف في نفس الموضوع لسنوات عديدة. وأكد علاوة على ذلك الأهمية التي أعطاها مؤتمر العُمد في الولايات المتحدة، ومجلس العمد المعني بالمياه، للماء باعتباره موردا للسكان والتنمية الاقتصادية والاستدامة. ومن خلال تسليطه الضوء على تعاونه مع شركة Pure Safe لوضع أنظمة متنقلة لمواجهة الطوارئ يمكنها تنقية وتوصيل المياه إلى المواقع في مناطق نائية مثل هايتي أو مناطق مكتظة مثل ترنتون في نيوجيرسي، دعا إلى اتباع أطر عمل تضغط على القطاع الخاص لابتكار وسائل لتقطير المياه وإتاحتها في أوقات الطوارئ. وفي النهاية لفت العمدة بالمر الانتباه إلى قِدم البنية التحتية في الولايات المتحدة وأكد ضرورة تزامن جهود حفظ المياه في الأجل الطويل مع الاستثمار في

البنية التحتية الحضرية وضرورة وضع خطة منسقة لنظم المياه لتوفير مياه الشرب النقية بشكل مستدام، عندما تمس الحاجة إليها.

واستكمالا لما قاله العمدة بالمر، ركز جيرارد ر. ستوور، رئيس العمليات في شركة نظم المياه النقية والمأمونة Pure Safe Water Systems على التخطيط لحالات الطوارئ وخاصة التخطيط الطويل الأجل للأحداث القصيرة الأجل. وركز في كلمته على التخطيط لكل يوم وكذلك للأحداث الكارثية، على النحو الذي حدده مؤتمر العُمد في الولايات المتحدة. وقال إن أكثر ما يُفتقر إليه هو الدراية الفنية في مجال التخطيط للكوارث ومواجهتها. وأكد أن عناوين الأخبار عن الكوارث العالمية التي وقعت مؤخرا بينت نقص التأهب والحاجة إلى تخطيط للأجل الطويل. فسوء التخطيط له أثر اقتصادي واجتماعي على جميع قطاعات الحياة. ودعا لذلك إلى الانتقال من القلق إلى العمل، وإلى التركيز بشكل متزايد على القضايا الأطول أجلا في تخطيط إدارة المياه. وعلاوة على ذلك، تظهر البيانات المتاحة في الولايات المتحدة جملة أمور منها أن نسبة عالية من التمويل الموفر لهيئات المياه يكرس للصيانة والتشغيل اليوميين. وسلط الضوء أيضا على البنية التحتية وعمليات الإصلاح والإحلال الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات أن المسؤولية عن التخطيط لحالات الطوارئ ووضع الميزانيات غالبا ما تتنقل بين السلطات. ولذلك فيتعين أن يكون التخطيط لمواجهة طوارئ المياه، باعتباره بندا للعمل، جزءا من كل آلية للمواجهة الأولي في المناطق الحضرية.

وحدد أيضا المعايير الرئيسية لأي نظام للتصدي لحالات الطوارئ في المياه، للنظر فيها، وتشمل:

١ - القدرة على الحصول على المياه من مصادر بدون الاحتياج إلى تبين وجود ملوثات في البداية؛

٢ - نظام متنقل يمكن نشره بسرعة في مواقع متعددة؛

٣ - اتخاذ خطوات تتجاوز أساليب التنقية، وتحقيق التكامل في التوزيع؛

٤ - ربط أنظمة مواجهة الطوارئ بالأنظمة المتبعة ضمن نطاق خطة الطوارئ في المدينة.

وعرض بعد ذلك فيلم فيديو عنوانه ”كن مستعدا عندما تقع الكارثة“ أبرز أثر حالات الطوارئ المتعلقة بالمياه وفعالية نظم المياه النقية والمأمونة Pure Safe Water Systems باعتبارها خط المواجهة الأول.

وخلال جولة الأسئلة والأجوبة، وجه ممثلو الوفود الشكر للبعثة الدائمة لطاجيكستان لأنها طرحت موضوع المياه والتحضر للمناقشة. وذكّر ممثل البرازيل بتوافق الآراء الدولي بشأن أهمية مياه الشرب المأمونة وأكد على صلتها بحقوق الإنسان. وأُشير إلى بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات باعتبارها أعمالا هامة في التحضير لمؤتمر ريو+٢٠. ووجه وفد الولايات المتحدة الشكر إلى المتكلمين لإشارتهم إلى المبادرة التي اتخذتها هيلاري كلينتون بمناسبة يوم المياه العالمي في عام ٢٠١١. فالولايات المتحدة شريك ملتزم في ما يتصل بقضايا الحصول على المياه على النطاق العالمي، وتعتبر المياه قضية هامة من قضايا السياسة الخارجية، على النحو الذي اتضح من مذكرة التفاهم التي وقعت عليها الولايات المتحدة والبنك الدولي. وسأل ممثل بنغلاديش عن كيفية حصول الدول الأعضاء على تمويل لبناء محطات للمياه لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من سكانها.

وعلق رايكاردو مارتيتر من شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على التقدم المحرز في رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، فقال للجلسة إن اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة اعتمدت إطارا لنظم الحسابات الاقتصادية والبيئية لتنظيم المعلومات المجمعة عن المسائل البيئية والاقتصادية. وذكر أيضا أن اللجنة اعتمدت مؤشرا للمياه، واعتمدت في وقت أحدث، التوصية الدولية بشأن إحصاءات المياه. واختتم السيد مارتيتر كلمته بأنه يلزم بناء جسور بين المياه وعالم الإحصاءات لتحسين الرصد والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، تكلم عدد من ممثلي المجتمع المدني. فسألت السيدة فاطمة رودريغز من الرابطة الدولية لراهبات دخول السيدة العذراء عن خطط التنمية الطويلة الأجل للمناطق الريفية من أجل تقليل الهجرة إلى المناطق الحضرية. وسأل السيد موروبتز، من المنشورات العالمية للدارسين، وهو أيضا من ممثلي المجتمع المدني، عن ما إذا كانت توجد خطط لإقامة منتدى لمواجهة المنازعات بين مستخدمي المياه أدنى وأعلى المجرى المائي. وأخيرا، سألت ديلويس باكيلي، الملكة الأم وعمدة المجتمع المحلي في هارلم ورسولة الخير لأفريقيا، عمن يبت في تخصيص موارد المياه والموارد المالية.

وختاما، أوجز السيد وليامز في النقاط العشر التالية المواضيع والنتائج العامة للمناقشات:

- يشكل التركيز على نهج للنظم داخل قطاع المياه أمرا له أهمية أساسية
- يتعين اتباع نهج إقليمي أو نهج يتجاوز المدن، يشمل بُعدين، البُعد السياسي العام وبُعد الإمداد بالمياه في المناطق الريفية والحضرية والمحيطة بأحواض الأنهار

- تؤدي السلطات المحلية دورا هاما في صنع القرارات في ما يتصل بإيجاد حلول لمياه الشرب والمدن، وخاصة في حالات الطوارئ
- تعاني البنية التحتية من القِدم، وخاصة في البلدان المتقدمة، ويلزم استثمار للتحسين
- يتعين العمل على منع الكوارث والتأهب لها وتقليل المخاطر التي يتعرض لها شمال وجنوب العالم
- تؤدي وسائط الإعلام دورا رئيسيا، مع التركيز على وجه الخصوص على الاتصالات ونقل التكنولوجيا وتبادل أفضل الممارسات بين بلدان الجنوب ومع بلدان أخرى
- يكتسب رصد الإحصاءات والبيانات أهمية ويلزم العمل على استخلاص أثر البعد الحضري على قضايا المياه من حيث الجودة والصرف الصحي
- يتعين تناول الفروق بين الريف والحضر لإبراز الصلات والفرص والقيود مع تحرك العالم نحو المناطق الحضرية. ويتعين اتباع نُهج متوازنة لتنمية الأقاليم تعالج البعدين الريفي والحضري وصلتهما بالمياه
- يعاد استعمال مياه الحضر في الزراعة الحضرية وفي تلبية الاحتياجات من المياه بخلاف الشرب
- تشير القيادة على جميع المستويات إلى المياه كأولوية وقضية رئيسية على جميع المستويات (الحكومات المحلية والوطنية ووكالات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص)

ووجه السيد أسلوف الشكر في ملاحظاته الختامية إلى جميع من حضروا الاجتماع الذي تناول قضايا المياه الملحة التي تواجهها المناطق الحضرية على نطاق العالم. وأشار إلى الأبعاد المختلفة للتحديات الحضرية والتوصيات التي نتجت عن المناقشة. وأبلغ المشاركين أنه سيجري إعداد تقرير موجز للجلسة يعمم على المشاركين. وأعقب هذه الملاحظات توجيه شكر من فليكس ماتوس رودريغوز، رئيس كلية هوستوس المتوسطة.